حوليات آداب عين شمس المجلد ٥٠ (عدد يناير – مارس ٢٠٢٢)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الدور التنموي للخدمة الاجتماعية فى رسم السياسة الاجتماعية فى العراق: تشريعات الحماية الاجتماعية نموذجا

محمد حميد علوان*

جامعة بغداد /كلية التربية للبنات/قسم علم الاجتماع
Mohammed123hameed@gmail.com

المستخلص

يواجه العمل التنموي للخدمة الاجتماعية في العراق العديد من التحديات خاصة في مجال رسم السياسات الاجتماعية ومنها تشريعات الحماية الاجتماعية لذا هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مفهوم الدور التنموي للخدمة الاجتماعية وابعاده المختلفة، والتعرف على واقع مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق، وتحديد معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق، وتقديم مقترحات لتفعيل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق. وتنتمي الدراسة لنوعية الدراسات الوصفية التحليلية واعتمدت على منهج المسح بالعينة، وتكونت عينة الدراسة من ٨٠ من اخصائيين الاجتماعيين العاملين في مدينة بغداد سواء في جهات حكومية او مراكز بحثية او منظمات دولية ناشطة في مدينة بغداد، وتمثلت اداة الدراسة في استبيان من اعداد الباحث، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم سياسات الحماية الاجتماعية في العراق ضعيفة للغاية لضعف الوعي بالدور التنموي للخدمة الاجتماعية سواء من قبل الاخصائيين او من قبل واضعي السياسات، هناك معوقات تنظيمية وسياسية ومهنية تعيق مساهمة الاخصائيين الاجتماعيين في رسم سياسات الحماية الاجتماعية في العراق، وفي ضوء النتائج اوصت الدراسة بضرورة إجراء نقلة نوعية نحو أسلوب الخدمة الاجتماعي التنموي وهو ما يتطلب تغيير عقلية الأخصائيين الاجتماعيين في مرحلة الدراسة والتدريب والتوظيف بجانب تهيئة بيئة تشريعية مواتية تسمح باستيعاب ممارسات الخدمة الاجتماعية التنموية.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية – السياسة الاجتماعية – الحماية الاجتماعية

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٢.

مقدمة

يستمر الدور التنموي للخدمة الاجتماعية في اكتساب اهتمام كبير في مجال ممارسة الخدمة الاجتماعية في العالم العربي والعراق، على وجه الخصوص في ظل التحديات الكبيرة التي يوجهها المجتمع العراقي اجتماعيا واقتصاديا (علوان، ٢٠٢١). ومع ذلك على مستوى الممارسة ما زالت الخدمة الاجتماعية في العراق بعيدة عن القيام بأدوارها التنموية، على وجه التحديد إلى أن مشكلة الخدمة الاجتماعية في العراق تكمن في أنه استخدم أسلوبًا علاجيًا مفرطًا في حل المشكلات، أن تركيز الخدمة الاجتماعية في العراق على الحلول العلاجية قد أصبح مهيمنًا لدرجة أن العديد من الأنشطة التنموية مثل (محمد، ٢٠٢٠): تنظيم المجتمع، والإصلاحات الاجتماعية والنشاط، والدعوة، وتنمية رأس المال البشري وبرامج تنمية المجتمع التي ارتبطت منذ فترة طويلة مع مهنة الخدمة الاجتماعية لا تجد لها مكانا في الممارسة الفعلية للخدمة الاجتماعية في العراق. وقد أثبت هذا النهج بمفرده فشله في كبح جماح مشاكل الطبيعة التنموية مثل الفقر والبطالة والمأوى غير الملائم والتشرد والأمية والمرض والجهل.

يمكن تعريف الدور التنموي للخدمة الاجتماعية على أنه عملية تغيير اجتماعي مخطط يهدف إلى تعزيز رفاهية السكان ككل في سياق عملية تنمية ديناميكية متعددة الأوجه. ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز قدرات الناس ومجتمعاتهم المعيشية (زيوش، ٢٠١٥). لقد كان الدور التنموي للخدمة الاجتماعية متجذرًا في المجتمع العراقي وتم تطبيقه على نطاق واسع لتخفيف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع قبل ظهور الرعاية الاجتماعية الحديثة وممارسة الخدمة الاجتماعية. تم تنفيذ هذا التفكير والممارسة التنموية من قبل العائلات والأقارب والجوار للمجموعات الأعضاء من خلال المشاركة المجتمعية والتمكين (جواد، ٢٠٢١).

لكن اليوم ومع توجه العراق بوضع سياسات اجتماعية لمواجهة مشكلات المجتمع العراقي ومنها تشريعات خاصة بالحماية الاجتماعية، يبرز التساؤل من جديد حول مدى مساهمة الخدمة الاجتماعية في عملية رسم السياسات الاجتماعية في العراق في ضوء تراجع الدور التنموي للخدمة الاجتماعية في الممارسة العملية للمهنة في العراق.

وتعد الحماية الاجتماعية هي أحد مكونات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم على مبادئ حقوق الإنسان، والحق الأصيل للإنسان في أن يعيش حياة كريمة ومزدهرة خالية من الحرمان والتهميش والإقصاء. اهتمت الدولة العراقية بتقديم المساعدات الإنسانية والتأمين والأمن للفئات الاجتماعية المستضعفة وأصدرت عددا من القوانين الهادفة إلى حمايتها وخاصة من كان يعمل في منظماتها ومؤسساتها (الطائي، ٢٠١٢). كما حرصت الدولة على التوسع الأفقي والرأسي للنظام، من خلال توسيع الفئات المشمولة بالحماية الاجتماعية، وإدراج عدد أكبر من المخاطر التي تغطيها أنظمة الحماية والضمان الاجتماعي. كما بُذلت محاولات لتوسيع نطاق الحماية للعاملين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى إنشاء عدد أكبر من مراكز الرعاية الاجتماعية. كما أنشأت النقابات العمالية صناديق الضمان الاجتماعي الخاصة بها لأعضائها (سالم، ٢٠١٢). وكلها جهود جيدة لكنها تفتقد لعنصر هام وهو مساهمة الخدمة الاجتماعية كمهنة في رسم هذه السياسات.

مشكلة البحث

تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية في العراق العديد من التحديات المهنية والتنظيمية والسياسية، خاصة فيما يتعلق بامكانيات القيام بدورها التنموي، حيث تقتصر الخدمة الاجتماعية في العراق على الجوانب العلاجية والتدخل على مستوى الفرد والجماعة، وفي ظل مؤسسات وتنظيمات حكومية او دولية وبمعزل عن عملية صنع السياسات الاجتماعية في العراق. في هذا الاطار يبدو لنا جليا ان امكانيات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم السياسات الاجتماعية في العراق ومنها تشريعات الحماية الاجتماعية محدودة، مما يثير التساؤل حول واقع هذه المساهمة والمعوقات التي تحول دون مساهمة فعالة للخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق.

اهداف البحث

١. التعرف على مفهوم الدور التنموي للخدمة الاجتماعية وابعاده المختلفة.

٢. التعرف على واقع مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق.

٣. تحديد معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق.

٤. تقديم مقترحات لتفعيل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق.

أهمية البحث

تمتلك مهنة الخدمة الاجتماعية من المعارف والامكانيات ما يسمح لها بالقيام بدور تنموي متعدد الاوجه يتعدى التدخلات العلاجية السائدة في الممارسة المهنية في المجتمع العراقي، يمكن من خلال اشراك الاخصائيين الاجتماعيين في عملية رسم سياسات الحماية الاجتماعية زيادة فعاليتها بشكل كبير، لكن هذا يتطلب بالأساس تحديد معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في العراق في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية ومن ثم تقديم مقترحات وحلول للتغلب على هذه المعوقات.

تساؤلات البحث

١ - ما هو واقع مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق؟
٢ - ما هي معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق؟
٣ - كيف يمكن تفعيل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق؟

مفاهيم البحث

الخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية هي مهنة مساعدة ديناميكية وفريدة من نوعها غنية بالمعنى والعمل والقدرة على إحداث فرق للأفراد والعائلات والجماعات والمجتمعات، والهدف الأساسي لها هو تحسين الرفاه العام للمجتمع، وخاصة بالنسبة للسكان الأكثر ضعفا. يقدم العديد من الأخصائيين الاجتماعيين خدمات مباشرة للعملاء لمساعدتهم على التعامل مع المشكلات وإدارتها والتغلب عليها مثل الفقر وسوء المعاملة والإدمان والأمراض العقلية من خلال تقديم المشورة وربط العملاء بالموارد اللازمة وتمكين العملاء من إحداث تغيير في حياتهم (الطويل، ٢٠١٥). تتمثل المهمة الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية في تعزيز رفاهية الإنسان والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع الناس، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وتمكين الأشخاص المستضعفين والمضطهدين والذين يعيشون في فقر (البريثن، ٢٠١٢).

الدور التنموي للخدمة الاجتماعية: يمكن تعريف الدور التنموي للخدمة الاجتماعية على أنه عملية تغيير اجتماعي مخطط يهدف إلى تعزيز رفاهية السكان ككل في سياق عملية تنمية ديناميكية متعددة الأوجه (ابن عيسى، ٢٠١٠).

رسم السياسة: تتضمن عملية رسم السياسة مناقشة واقتراح مناهج لتصحيح المشكلات التي أثيرت كجزء من جدول أعمال السياسات العامة في مجتمع ما (خفاجي، ٢٠١٩).

السياسة الاجتماعية: تشير السياسة الاجتماعية إلى الجهود الحكومية والتشريعية لتنفيذ التغييرات لصالح المجتمع أو شريحة معينة من المجتمع، وبهذا المعنى، فهي تدخل اجتماعي.

الحماية الاجتماعية: الحماية الاجتماعية هي مجموعة من الإجراءات التي تمولها الدولة والتي من شأنها دعم الأفراد والأسر في التعامل مع نقاط الضعف طوال دورة حياتهم؛ ومساعدة الفئات الفقيرة والضعيفة بشكل خاص على المرونة للاستجابة للأزمات والصدمات، بما في ذلك المخاطر الاجتماعية والبيئية (النجار، ٢٠١٦). وهي حق من حقوق الإنسان ويتم تعريفه على أنه مجموعة من السياسات والبرامج المصممة لتقليل ومنع الفقر والضعف طوال دورة الحياة. وتشمل الحماية الاجتماعية مزايا للأطفال والأسر، والأمومة، والبطالة، وإصابات العمل، المرض، والشيخوخة، والإعاقة، والناجين، فضلاً عن الحماية الصحية (مجاهد، ٢٠١٧). كذلك هي سياسات وإجراءات من شأنها (هاشم، ٢٠١٥): تعزيز قدرة جميع الناس، ولكن لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، على الهروب من الفقر، أو تجنب الوقوع في براثن الفقر، وإدارة المخاطر والصدمات بشكل أفضل تهدف إلى توفير مستوى أعلى من الضمان الاجتماعي من خلال تأمين الدخل والوصول إلى الخدمات الأساسية (على وجه الخصوص، الصحة والتعليم) طوال فترات وفترات الحاجة النشطة وغير النشطة طوال الوقت.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات الدور التنموي للخدمة الاجتماعية وكذلك حدود مساهمتها في رسم السياسات الاجتماعية، فدراسة Mioto وNogueira (٢٠١٣) أكدت على ان السياسة الاجتماعية هي مجال مهني أساسي للخدمة الاجتماعية في مختلف مراحلها منذ الصياغة وحتى التقييم، فالعمل الذي يقوم به الاخصائيون الاجتماعيون في مجالات صياغة وإدارة وتنفيذ السياسة الاجتماعية هو بلا شك عنصر مهم لإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات العامة، سواء لتأكيد المنطق الذي يسعى إلى ضمان الحقوق الاجتماعية، ولتعزيز المشروع السياسي الأخلاقي للمهنة. لذلك أصبحت مواجهة التحديات في هذا المجال سؤالاً جوهرياً للشرعية الأخلاقية والنظرية والفنية للمهنة.

كذلك دراسة Gal وGal (٢٠١١) ومن خلال تحليل كمي لمحتوى محاضر اللجان النيابية التي اجتمعت بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦ لوضع السياسات الاجتماعية في اسرائيل توصل الباحث للقصور في المشاركة نتيجة للعديد من المعوقات السياسية والمهنية لكنه ابرز كذلك اهمية مساهمة المهنة في عملية وضع السياسات الاجتماعية.

بينما تناولت دراسة Pawar (٢٠١٩) لماذا وكيف يحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى الانخراط في ممارسة السياسة الاجتماعية وكيف تتطلب هذه المشاركة العمل السياسي. وتوصلت الدراسة إلى أنه لتسهيل مشاركتهم السياسية الضرورية، يحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى فهم السياسة المحلية وهياكل السلطة والعمل معها. مثل هذا الموقف يدعو إلى تفكير جديد وتغيير بعض جوانب طبيعة تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعي.

فيما تناولت دراسة البيرماني (٢٠١٥) اسباب تهميش مهنة الخدمة الاجتماعية في العراق في اطار مساهمتها في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية حيث اشارت إلى اغفال دور المؤسسات الاجتماعية والاخصائيين الاجتماعيين في وضع الخطط المستقبلية للسياسات الاجتماعية بل واغفال دور الاخصائيين الاجتماعيين بشكل عام ف يتنظم المجتمع وكذلك التغاضي عن مكانة وقيمة الخدمة الاجتماعية، مع عدم فسح المجال امامهم للمساهمة في انشطة وبرامج الدولة المختلفة المتعلقة بالسياسات الاجتماعية في مراحلها المختلفة.

فيما ركزت دراسة الابشيهي (٢٠٢١) على جوانب ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين، وحددها الباحث في مجالين وهما أولا: تحليل السياسة من خلال تحديد الوظائف الظاهرة والكامنة وعواقب السياسة، وكذلك دراسة السياسة لفهم أهدافها واستراتيجياتها وأثرها المحتمل، وثانيا: المدافعة وتتضمن المدافعة الداخلية وهي الأنشطة التي يقوم أو يشارك فيها الأخصائيون الاجتماعيون بهدف إجراء تغييرات في سياسات منظماتهم أو المنظمات الأخرى من أجل تحسين الخدمات، والمدافعة الخارجية وتشمل الجمع بين الأشخاص الذين يعانون من مشاكل مشتركة، والأخصائيين الاجتماعيين، وغيرهم من الأفراد المعنيين الذين يتخذون إجراءات لحل المشكلة وعملية التأثير على مسار أو محتوى مشروع قانون أو إجراء تشريعي آخر وأخيرا المدافعة السياسية من قبيل المساعدة في تسجيل الناخبين، التطوع في حملة سياسية، إدارة حملة، الترشح لمنصب.

وفي اطار بحث كيفية تحسين شبكات الحماية والامان الاجتماعي في العراق توصلت دراسة البيرماني (٢٠١٦) فيما يتعلق بمهنة الخدمة الاجتماعية إلى ان مهنة الخدمة الاجتماعية لها دور اساسي للقيام به في صياغة شبكات الحماية الاجتماعية في سبيل ان تؤدي هذه الشبكة احداث تنمية بشرية حقيقية في العراق.

وتتناول دراسة Collett van Rooyen وآخرون (٢٠٠٢) مقارنة المشاركة السياسية للأخصائيين الاجتماعيين في مقاطعة كوازولو ناتال في جنوب إفريقيا، وولاية نيو ساوث ويلز في أستراليا، ونيوزيلندا. وجد أن الأخصائيين الاجتماعيين في نيوزيلندا يميلون إلى أن يكونوا أكثر نشاطًا سياسيًا من نظرائهم في نيو ساوث ويلز وكوازولو ناتال، وتم فحص أسباب ذلك فيما يتعلق بإشراك الأخصائيين الاجتماعيين في دورة السياسات والحاجة إلى أن يصبحوا أكثر نشاطًا سياسيًا. واشار الباحث إلى إن التزام الخدمة الاجتماعية الراسخ بالعدالة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي والتحسين الاجتماعي والتزامه المتزامن بالفرد والمجتمع يمنحه بُعدًا سياسيًا مهمًا لذا إذا كان للأخصائيين الاجتماعيين أن يكون لهم تأثير على مستقبل الرفاهية في المجتمع، فإنهم بحاجة إلى التأثير بشكل فعال في عمليات صنع السياسات وللقيام بذلك، يحتاجون إلى تطوير وعي حاد بالسياق السياسي الذي تحدث فيه أفعالهم، وعواقبها السياسية.

وركزت دراسة حمد (٢٠٢١) على المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين القائمة على تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وحددها الباحث في اربعة مجموعات من المعوقات وهي معوقات مرتبطة بشخصية الاخصائي الاجتماعي ومعوقات مرتبطة بالمستفيدين من الحماية الاجتماعية ومعوقات مرتبطة بالمؤسسات واخيرا معوقات مرتبطة بالمجتمع.

التعقيب على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة على اهمية الدور التنموي للخدمة الاجتماعية خاصة في مجال صياغة ورسك السياسات الاجتماعية المختلفة وارجعت الدراسات هذه الاهمية نتيجة ما تملكه المهنة من معارف ومهارات وادوات تمكن صانع السياسة من تحليل السياسات القائمة واحتياجات المجتمع المستهدف، كما اتفقت الدراسات السابقة على وجود معوقات سياسية ومهنية ومجتمعية تحول دون تفعيل الدور التنموي للخدمة الاجتماعية بالشكل الامثل خاصة في سياق الدول العربية والنامية. بينما اختلفت الدراسات السابقة في تحديد الاهمية النسبية لمعوقات الدور التنموي للخدمة الاجتماعية بالتركيز على بعضها دون البعض الآخر وكذلك اختلفت في رؤيتها لحدود الدرو التنموي الذي تمارسه المهنة في سياق صياغة السياسات الاجتماعية. وتتمثل الاستفادة من الدراسات السابقة في

اطار الدراسة الحالية بضرورة تحليل الدور التنموي للخدمة الاجتماعية في صياغة السياسات الاجتماعية في ضوء كل من الممارسة الواقعية في المجتمع ومنها يمكن وضع تصور للمعوقات التي تحول دون تفعيل هذا الدور او ممارسته على الوجه الامثل.

الاطار النظري

تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية أوسع من معظم التخصصات المتعلقة بنطاق وأنواع المشاكل التي يتم تناولها مع الإعدادات التي يتم فيها العمل، ومستويات الممارسة، والتدخلات المستخدمة، والسكان الذين يتم خدمتهم. قد يشارك الأخصائيون الاجتماعيون في مهن مختلفة، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والعيادات وأقسام الشرطة والوكالات العامة وأنظمة المحاكم والممارسات الخاصة أو الأعمال التجارية. يمكن أن تشمل المهام الرئيسية للأخصائيين الاجتماعيين المحترفين مجموعة متنوعة من الخدمات مثل؛ إدارة الحالة (ربط العملاء بالوكالات والبرامج التي ستلبي احتياجاتهم النفسية والاجتماعية)، وتقديم المشورة (العلاج النفسي)، وإدارة الخدمات البشرية، وتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية، وتطوير السياسات والممارسات، وتنظيم المجتمع، والتنمية الدولية والاجتماعية والمجتمعية، والدعوة، والتدريس (في كليات الخدمة الاجتماعية) والبحث الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالدور التنموي للخدمة الاجتماعية فهي نهج شامل، ففي حين يقتصر تطوير المجتمع على المناطق الجغرافية مثل المجتمعات القبلية والريفية والحضرية. ويركز على قطاعات مختلفة من المجتمع والفئات المستهدفة مثل الجماعات المهمشة والأنشطة القائمة على قضايا معينة. يتبنى الدور التنموي للخدمة الاجتماعية تقنيات مختلفة للخدمة الاجتماعية للعمل مع المجموعات الفردية والمجتمعات. الدور التنموي للخدمة الاجتماعية يساعد باستمرار على فهم احتياجات المجتمع والعثور على الموارد لتلبية احتياجاتهم. الغرض الأساسي من هذا الدور تجاه المجتمع هو تمكين مختلف شرائح المجتمع بكل الوسائل.

فالخدمة الاجتماعية هي مهنة ديناميكية. تم توسيع خطوط الطول والعرض للمهنة بشكل كبير في اطار دورها التنموي. تبدأ الأدوار المباشرة للأخصائيين الاجتماعيين بممارسة أساليب الخدمة الاجتماعية الأساسية. الطرق الأساسية هي الطريقة التشاركية مع الفرد والجماعة والمجتمع. الأساليب الثانوية تشاركية وغير تشاركية على حد سواء لإفادة المجتمع ككل. لذلك، يتم توسيع دور الأخصائي الاجتماعي ليشمل فردًا وجماعة ومجتمعًا أفضل. قد يلعب الأخصائيون الاجتماعيون كل هذه الأدوار في سياقات مختلفة وفي أوقات مختلفة في حياتهم المهنية.

في سياق المساهمة في رسم السياسات الاجتماعية وتشريعات الحماية الاجتماعي يمكن للأخصائي الاجتماعي المساهمة من خلال القيام بالعديد من الادوار كمنظم المجتمع حيث يبدأ الدور المهم للأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمع بتنظيم المجتمع حول مختلف القضايا الاجتماعية. في البداية، يتعلق الأمر بإبراز المطابقة بين الاحتياجات المجتمعية أو الأهداف والموارد المتاحة للتعامل مع تلك الاحتياجات. يؤدي القيام بذلك إلى توسيع وتطوير المواقف والممارسات التعاونية في المجتمع. علاوة على ذلك، يجب على منظمي المجتمع التركيز على تطوير المهارات في المهنة المثيرة للأعضاء وخلق الوعي السياسي. وبالتالي سيتم تعزيز أفراد المجتمع بشكل أكبر وسيؤدون إلى تنمية الفرد والمجتمع.

كذلك، فلتلبية الاحتياجات المجتمعية، يجب إجراء تحليل الحاجة العلمية، وتحديد الأولويات. لذلك، يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بتحليل احتياجات المجتمع بمساعدة أفراد المجتمع وتحديد أولوياتهم. تشارك مجموعات العملاء المختلفة والمسؤولون الحكوميون في المجتمع غير الحكومي بدور نشط في عملية تحليل الاحتياجات وأفكار الأعضاء ليتم دمجها مع مقترحات احتياجات المجتمع. كذلك يقود الأخصائيون الاجتماعيون المحترفون دائمًا مشروعًا أو برنامجًا معتمداً لمنفعة المجتمع. يلعب الأخصائيون الاجتماعيون دورًا حيويًا في تحليل المشروع وتنفيذه وإدارته. إنهم مدربون على إعداد المشاريع وإدارتها، وهم يعرفون كل نبضة للفرد والجماعة والمجتمع. يمكن أن تساهم المشاركة الفعالة مع مجموعات المجتمعات المختلفة بشكل جيد للغاية في تنمية المجتمع.

منهج البحث

ينتمي البحث للدراسات الوصفية التحليلية لمناسبتها لموضوع الدراسة ولأنه يسمح بدراسة متغيرات الدراسة كما هي في الواقع دون تدخل من الباحث، ويعتمد البحث على منهج المسح بالعينة لصعوبة حصر مجتمع الدراسة بالكامل.

عينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في مدينة بغداد سواء في جهات حكومية او مراكز بحثية او منظمات دولية ناشطة في مدينة بغداد، وتم اختيار عينة عمدية مكونة من ٨٦ أخصائي اجتماعي من الجنسين لتوزيع استبيان الدراسة عليهم وتم استرجاع ٨٢ استمارة فيهم ٢ غير مكتملتين وبالتالي تكونت العينة النهائية من ٨٠ اخصائي اجتماعي.

اداة البحث

تتمثل اداة البحث في استبيان من اعداد البحث في ضوء استعراض النتائج السابقة وادبيات البحث يتكون من ٤ أجزاء، خصص الأول للبيانات الوصفية لعينة الدراسة ويتكون من ٦ أسئلة مغلقة، فيما خصص الجزء الثاني لمحور الدراسة الاول وهو واقع

مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق ويتكون من ٧ عبارات، فيما خصص الجزء الثالث لمحور الدراسة الثاني وهو معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق ويتكون من ١٢ عبارة، اخيرا الجزء الرابع هاص بالمحور الثالث للدراسة وهو مقترحات تفعيل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق ويتكون من ١٠ عبارات، وتمت قياس الاستجابة على عبارات الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة) وفي سبيل تحليل البيانات تم اعطاء الاستجابات القيم التالية (٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١) على التوالي.

نتائج البحث وتفسيرها

أولا: البيانات الوصفية

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة الدراسة على اسئلة البيانات الوصفية

جدول (١) التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة الدراسة على اسئلة البيانات الوصفية

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	٥١	%٦٤
	أنثى	٢٩	%٣٦
	المجموع	٨٠	%١٠٠
العمر	اقل من ٢٨ سنة	٢٢	%٢٨
	من ٢٨ إلى ٤٠ سنة	٥١	%٦٤
	اكبر من ٤٠ سنة	٧	%٨
	المجموع	٨٠	%١٠٠
المؤهل العلمي	ليسانس	٦٦	%٨٣
	دبلوم	٨	%١٠
	ماجستير	٤	%٥
	دكتوراه	٢	%٢
	المجموع	٨٠	%١٠٠
مكان العمل	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٤٩	%٦١
	مركز بحثي	٢٢	%٢٨
	منظمة دولية	٩	%١١
	المجموع	٨٠	%١٠٠
مجال العمل	الأسرة والطفل	١٣	%١٦
	المعاقين	٧	%٩
	كبار السن	٨	%١٠
	المرأة	٩	%١١
	أخرى	٢١	%٢٦
	غير محدد	٢٢	%٢٨
	المجموع	٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ان النسبة الاكبر من عينة الدراسة من الذكور حيث بلغ عددهم ٥١ بنسبة ٦٤% من اجمالي عينة الدراسة وقد يعزى هذا إلى انها مهنة تتطلب عملا ميدانيا لذا قد يكون الاقبال على تكليف الذكور بها اكبر من قبل جهات التوظيف. وتقع اغلب عينة الدراسة في الفئة العمرية من ٢٨ إلى ٤٠ سنة حيث بلغ عددهم ٥١ بنسبة ٦٤% من اجمالي عينة الدراسة وهو امر منطقي فممارسة مهام الاخصائي الاجتماعي قد لا تناسب الفئة العمرية الاكبر سنا لذا وجد في عينة الدراسة فقط ٧ ينتمون للفئة العمرية اكبر من ٤٠ سنة بنسبة ٨% من اجمالي عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي الغالب على عينة الدراسة فهو الليسانس حيث بلغ عددهم ٦٦ بنسبة ٨٣% من اجمالي عينة الدراسة في حين ان باقي العينة حاصلون على دراسات عليا. وبالنسبة لمكان العمل فاكثر من نصف العينة (٤٩ بنسبة ٦١%) يعملون في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجهات التابعة لها يليهم العاملين في مراكز بحثية بعدد ٢٢ بنسبة ٢٨% من اجمالي عينة الدراسة، واخيرا فيما يتعلق بمجال العمل فهناك عدم وضوح لتخصصات العمل حيث العدد الاكبر منهم يعمل في مجال غير محدد (٢٢ بنسبة ٢٨%) في حين ان مجموع التخصصات المعتادة في مجال الخدمة الاجتماعية (الاسرة والطفل - المعاقين - كبار السن - المرأة) فمجموعهم يقل عن النصف.

ثانيا: واقع مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الأول واقع مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

جدول (٢) استجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الأول واقع مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يتم الأخذ بنتائج تقارير الاخصائيين الاجتماعيين عند رسم السياسات الاجتماعية	٢.٣	٠.٢٣
٢	يشارك الاخصائيون الاجتماعيون في لجان صياغة سياسات الحماية الاجتماعية	١.٩	٠.٣٦
٣	يكلف الاخصائيون الاجتماعيون بمتابعة فعالية سياسات الحماية الاجتماعية	٢.١	٠.٣٤
٤	يشارك الاخصائيون الاجتماعيون في تحديد احتياجات الحماية الاجتماعية	٢.٨	٠.٣٥
٥	يشارك الاخصائيون الاجتماعيون في صياغة اهداف تشريعات الحماية الاجتماعية	٢.٠	٠.٣٩
٦	هناك سبل للتواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين وواضعي السياسات العامة	١.٧	٠.٢٩
٧	يدافع الاخصائيون الاجتماعيون عن حق المجتمع في المساهمة في صنع السياسات المتعلقة بهم	٢.٥	٠.٣١

يتبين من الجدول التالي ان الاخصائيين الاجتماعيين لا يساهمون في في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على عبارات الاستبيان بين ١.٧ و ٢.٥ وفي هذا دليل على ان الاخصائيين الاجتماعيين لا يرون انهم يساهمون في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق واتت اقل المساهمات على الترتيب التالي: عدم التواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين وواضعي السياسات العامة، عدم مشاركة الاخصائيون الاجتماعيون في لجان صياغة سياسات الحماية الاجتماعية، عدم مشاركة الاخصائيون الاجتماعيون في صياغة اهداف تشريعات الحماية الاجتماعية، عدم تكليف الاخصائيون الاجتماعيون بمتابعة فعالية سياسات الحماية الاجتماعية، عدم الأخذ بنتائج تقارير الاخصائيين الاجتماعيين عند رسم السياسات الاجتماعية، عدم مدافعة الاخصائيون الاجتماعيون عن حق المجتمع في المساهمة في صنع السياسات المتعلقة بهم، عدم مشاركة الاخصائيون الاجتماعيون في تحديد احتياجات الحماية الاجتماعية.

وتعزى النتيجة السابقة إلى عدم الاعتراف بدور الاخصائيين الاجتماعيين في صنع السياسات الاجتماعية بشكل عام في العراق ومختلف المجتمعات العربية الذي لا زالت تنظر لمهنة الخدمة الاجتماعية نظرة محدودة وقاصرة على فهم امكانيات الاستفادة منها، بالإضافة للمعوقات المختلفة التي قد تحول دون مساهمة فعالة للخدمة الاجتماعية في رسم السياسات الاجتماعية، وكذلك عدم وضوح منهج وطريقة وادوات صنع السياسات الاجتماعية بل والسياسات العامة في العراق بشكل عام.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة البيرماني (٢٠١٥) التي اكدت على تهميش مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال صياغة السياسات الاجتماعية في المجتمع العراقي وبالتالي ضعف مساهمتها في هذه العملية، كذلك اتفقت مع نتائج دراسة زيوش (٢٠١٥) التي أكدت على ان مساهمة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي الجزائري محدودة لعدم وضوح آليات مساهمتها وايضا لغياب الرؤية حول اهمية دور الخدمة الاجتماعية التنموي، وهي ذات النتيجة التي توصلت لها دراسة عبد العال (٢٠١٥) في سياق تنمية الاسر الريفية الفقيرة حيث تبين ان دور الخدمة الاجتماعية يقتصر على الجوانب العلاجية دون البعد التنموي الفعال.

ثالثا: معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

جدول (٣) استجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	غياب التأهيل الاكاديمي للإلمام بأبعاد الدور التنموي للخدمة الاجتماعية	٣.٨	٠.٣٣
٢	نقص مهارات العمل التنموي	٣.١	٠.٣٦
٣	عدم توفير التدريب اللازم لممارسة الدور التنموي	٣.٧	٠.٤٠
٤	كثافة الاعباء الروتينية على الاخصائيين الاجتماعيين	٤.٠	٠.٢٩
٥	عدم وجود طرق للتواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين وصانعي السياسات	٤.١	٠.٣٥
٦	لا توجد تشريعات ولوائح منظمة لمشاركة الاخصائيين الاجتماعيين في صنع السياسة العامة	٤.٢	٠.٣٦
٧	ضعف خبرات العمل الميداني	٣.٥	٠.٣٧
٨	قصور برامج التدريب العملي في سنوات الدراسة	٣.٩	٠.٣٨
٩	القصور في فهم الدور التنموي للخدمة الاجتماعية	٣.٤	٠.٣١
١٠	التركيز على طرق خدمة الفرد وخدمة الجماعة فقط	٣.٢	٠.٢٨
١١	عدم وضوح آلية صناعة السياسة الاجتماعية	٤.٣	٠.٤١
١٢	عدم وجود آلية لتنسيق جهود الاخصائيين الاجتماعيين في مختلف المواقع الوظيفية	٣.٦	٠.٣٣

يتبين من الجدول السابق ان هناك اتفاق بين عينة الدراسة على وجود معوقات كبيرة في سبيل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم سياسات الحماية الاجتماعية في العراق، وبناءا على الجدول السابق فان اهم هذه المعوقات هي على الترتيب التالي: عدم وضوح آلية صناعة السياسة الاجتماعية، عدم وجود تشريعات ولوائح منظمة لمشاركة الاخصائيين الاجتماعيين في صنع السياسة العامة، عدم وجود طرق للتواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين وصانعي السياسات، كثافة الاعباء الروتينية على الاخصائيين الاجتماعيين قصور برامج التدريب العملي في سنوات الدراسة، غياب التأهيل الاكاديمي للإلمام بأبعاد الدور التنموي للخدمة الاجتماعية، عدم توفير التدريب اللازم لممارسة الدور التنموي، عدم وجود آلية لتنسيق جهود الاخصائيين الاجتماعيين في مختلف المواقع الوظيفية، ضعف خبرات العمل الميداني، القصور في فهم الدور التنموي للخدمة الاجتماعية، التركيز على طرق خدمة الفرد وخدمة الجماعة فقط، نقص مهارات العمل التنموي.

ويمكن عزو النتيجة السابقة إلى ان معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم السياسة الاجتماعية بالأساس هي معوقات سياسية وتنظيمية لذا كان عدم وضوح آلية صناعة السياسة الاجتماعية، عدم وجود تشريعات ولوائح منظمة لمشاركة الاخصائيين الاجتماعيين في صنع السياسة العامة، عدم وجود طرق للتواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين وصانعي السياسات، هي ابرز المعوقات من وجهة نظر عينة الدراسة ولعل هذا يعكس خللا في عملية صنع السياسات الاجتماعية في العراق مع عدم اعتراف متخذي القرار بأهمية ودور الخدمة الاجتماعية سواء لعدم فهم هذا الدور وامكانياته او لضعف تأثير الاخصائيين الاجتماعيين على متخذي القرار ودورهم المناصر للخدمة، وهذا لا يمنع ان عوائق مهنية تزيد من ضعف مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم السياسات الاجتماعية وهي تتعلق بالأساس بطبيعة الدراسة، فكما ذكرنا هناك نقص في الكليات المتخصصة في الخدمة الاجتماعية وبالتالي نتصور ان مهارات العمل التنموي والتدريب اللازم للقيام به وقصور الرؤية فيما يخص مهام الاخصائي الاجتماعي ستكون نتيجة طبيعية لغياب التعليم المتخصص في المجال. بجانب المعوقات المهنية التقليدية ككثرة الاعباء التنموية وصعف التدريب المقدم للأخصائيين.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة حمد (٢٠٢١) التي أشارت لوجود معوقات تنظيمية ومهنية وسياسية تواجه الاخصائيين الاجتماعيين في تنفيذ السياسات الاجتماعية وهو مؤشر على التحديات التي تواجه المهنة لصياغة هذه السياسات من الاصل، فاذا كان التنفيذ المنوط بع تعترضه معوقات عدة فما بالنا بقديتهم على صياغة هذه السياسات. وهو الامر الذي تناولته بشكل ضمني دراسة خفاجي (٢٠١٩) التي اشارت إلى غياب الوعي بدور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لسياسات الحماية الاجتماعية باعتباره معوقا اساسيا لمساهمة فعالة للخدمة الاجتماعية في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية بشكل عام.

رابعا: مقترحات تفعيل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث مقترحات تفعيل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

جدول (٤) استجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث مقترحات تفعيل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	التركيز على التدريب العملي على الادوار التنموية للخدمة الاجتماعية	٣.٦	٠.٣٣
٢	تطوير المقررات والمناهج الدراسية في مجال الخدمة الاجتماعية	٣.٩	٠.٣٦
٣	تخفيف الاعباء الروتينية وزيادة التركيز على العمل الميداني	٤.٠	٠.٣٧
٤	وضع التشريعات واللوائح التي تنظم مشاركة الاخصائيين الاجتماعيين في صنع السياسة العامة	٣.٥	٠.٢٩
٥	اشراك الاخصائيين الاجتماعيين في لجان صياغة السياسة الاجتماعية	٣.٧	٠.٤١
٦	فتح قنوات تواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين والمشرعين	٣.٨	٠.٢٨
٧	تنمية مهارات الاخصائيين الاجتماعيين في المجال التنموي	٣.٤	٠.٣١
٨	تكليف الاخصائيين الاجتماعين بأعداد تقارير تقييم سياسات الحماية الاجتماعية	٤.١	٠.٣٨
٩	الترويج وتوعية المجتمع وصانعي السياسات بالدور التنموي للخدمة الاجتماعية	٤.٢	٠.٣٧
١٠	توفير التمويل اللازم للجهود البحثية للأخصائيين الاجتماعيين المتعلقة بسياسات الحماية الاجتماعية	٤.٣	٠.٣٣

يتضح من الجدول السابق ان هناك اتفاق بين الاخصائيين الاجتماعيين على عدد من المقترحات اللازمة لتفعيل مساهمتهم في صنع السياسة الاجتماعية حيث اتت هذه المقترحات على الترتيب التالي: توفير التمويل اللازم للجهود البحثية للأخصائيين الاجتماعيين المتعلقة بسياسات الحماية الاجتماعية، ثم الترويج وتوعية المجتمع وصانعي السياسات بالدور التنموي للخدمة الاجتماعية، ثم تكليف الاخصائيين الاجتماعين بأعداد تقارير تقييم سياسات الحماية الاجتماعية، ثم تخفيف الاعباء الروتينية وزيادة التركيز على العمل الميداني، ثم تطوير المقررات والمناهج الدراسية في مجال الخدمة الاجتماعية، ثم فتح قنوات تواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين والمشرعين، ثم اشراك الاخصائيين الاجتماعيين في لجان صياغة السياسة الاجتماعية، ثم التركيز على التدريب العملي على الادوار التنموية للخدمة الاجتماعية، ثم وضع التشريعات واللوائح التي تنظم مشاركة الاخصائيين الاجتماعيين في صنع السياسة العامة، ثم تنمية مهارات الاخصائيين الاجتماعيين في المجال التنموي.

ويعكس الترتيب السابق تصورات الاخصائيين حول معوقات مساهمتهم في رسم السياسات الاجتماعية حيث تناولت المقترحات الجوانب السياسية والتنظيمية والمهنية المتعلق بهذه المساهمة، وقد كان هناك وعي بأهمية المعوقات التنظيمية الواجب حلها فاتت تنمية الوعي بأهمية دور الخدمة الاجتماعية التنموي وتوفير التمويل اللازم لهذا الدور والتأهيل المهني ضمن المقترحات باتفاق كبير بين عينة الدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة البيرماني (٢٠١٦) التي أكدت على مستقبل مساهمة الخدمة الاجتماعية في شبكات الحماية الاجتماعية يتوقف على الوعي بأهمية هذا الدور وعلى المساهمات المختلفة التي يمكن ان تقدمها الخدمة الاجتماعية لهذه الشبكات بداية من تخطيطها ومرروا بالتنفيذ والتقييم، وكذلك مع نتائج دراسة خفاجي (٢٠١٩) التي ربطت تفعيل سياسات الحماية الاجتماعية بزيادة الوعي بالمساهمة الكبيرة اليت تقدمها مهنة الخدمة الاجتماعية في مراحل صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية بشكل عام.

الاستنتاجات

١ - مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم سياسات الحماية الاجتماعية في العراق ضعيفة للغاية لضعف الوعي بالدور التنموي للخدمة الاجتماعية سواء من قبل الاخصائيين او من قبل واضعي السياسات.

٢ - هناك معوقات تنظيمية وسياسية ومهنية تعيق مساهمة الاخصائيين الاجتماعيين في رسم سياسات الحماية الاجتماعية في العراق.

٣ - عدم وجود كليات متخصصة بالعدد الكافي في الخدمة الاجتماعية في العراق جعل الاخصائيين الاجتماعيين غير مسلحين لا بالمعارف ولا المهارات التي تسمح لهم بالمساهمة الفعالة في رسم السياسات الاجتماعية في العراق.

٤ - غموض آليات صنع السياسات العامة في العراق يجعل من مهمة الخدمة الاجتماعية التنموية في هذا المجال امر في غاية الصعوبة خاصة مع غياب التشريعات والنظم التي توفر لهم مساحة من المشاركة الفعالة في عمليات السياسات الاجتماعية.

٥ - يملك الاخصائيون الاجتماعيون في العراق الوعي بمعوقات دورهم التنموي وآليات تفعيله لكنها جميعا تعتمد على متخذي القرار في مجالات التعليم والتوظيف وصياغة السياسات وبالتالي فدور الاخصائيين في هذا المجال توعوي ومناصر فقط.

التوصيات

١. إجراء نقلة نوعية نحو أسلوب الخدمة الاجتماعية التنموي وهو ما يتطلب تغيير عقلية الأخصائيين الاجتماعيين في مرحلة الدراسة والتدريب والتوظيف.

٢. يجب أن يكون هناك تحسين في مناهج / تدريب الخدمة الاجتماعية للتوجه نحو العمل التنموي .

٣. يجب تنفيذ الدورات التنشيطية / برامج بناء القدرات لتزويد الأخصائيين الاجتماعيين بمهارات بالغة الأهمية في الخدمة الاجتماعية التنموية، من أجل تحفيز مثل هذا التحول النموذجي .

٤. يجب أن تكون هناك بيئة تشريعية مواتية تسمح باستيعاب ممارسات الخدمة الاجتماعية التنموية.

٥. يحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى دورات تدريبية متخصصة في الخدمة الاجتماعية التنموية على مستوى الدراسات العليا .

٦. يتعين على إدارات الرعاية الاجتماعية إنشاء آليات من شأنها تسهيل دمج الخدمة الاجتماعية التنموية في الأنشطة اليومية للأخصائيين الاجتماعيين.

Abstract

The developmental role of social work in shaping social policy in Iraq: Social protection legislation as a model

BY Mohammad Hameed Alwan

The development work of the social work in Iraq faces many challenges, especially in the field of formulating social policies, including social protection legislation. Therefore, the current study aimed to identify the concept of the developmental role of social work and its various dimensions, and identify the reality of the contribution of social work. In drawing social protection legislation in Iraq, identifying obstacles to the contribution of social work in shaping social protection legislation in Iraq, and making proposals to activate the contribution of social work in shaping social protection legislation in Iraq. The study belongs to the quality of descriptive analytical studies and relied on the sample survey method. The study sample consisted of 80 social workers working in the city of Baghdad, whether in government agencies, research centers, or international organizations active in the city of Baghdad. The study tool was a questionnaire prepared by the researcher, and the study found the following results: The contribution of social work in formulating social protection policies in Iraq is very weak due to the lack of awareness of the developmental role of social work, whether by specialists or by policy makers. The study recommended the necessity of making a qualitative shift towards the method of social development work, which requires changing the mentality of social workers at the stage of study, training and employment, in addition to creating a conducive legislative environment that allows for the assimilation of social development work practices.

Key words: social work – social policy – social protection

المراجع

أولا: المراجع العربية

ابن عيسى، بدر حمد (٢٠١٠). مهارات تنمية المجتمع المحلي بين المتخصصين الاجتماعيين العاملون في القطاع العام في دولة الكويت. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، ع ٢٨، ج ٥، ٢٠٢٢ - ٢٠٦٨.

الابشيهي، أحمد عبدالحميد (٢٠٢١). مقياس ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، ع٥٣، ج١، ١ - ٢٦.

البريثن، عبدالعزيز بن عبدالله (٢٠١٢). ضمان الجودة في الخدمة الاجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع٢٢، ٤٧ - ٧٢.

البيرماني، كواكب صالح حميد (٢٠١٥). الخدمة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية في المجتمع العراقي: إشكاليات التهميش وفرص التمكين. مجلة كلية التربية للبنات ، مج٢٦، ع١، ١٣٧ - ١٤٧.

البيرماني، كواكب صالح حميد (٢٠١٦). الخدمة الاجتماعية وشبكات الحماية والأمان الاجتماعي: آفاق مستقبلية. مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية ، س١، ع٢، ٢٩ - ٤٥.

الطائي، عدي سالم علي فتاح (٢٠١٢). نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق : بالتطبيق على محافظة نينوى. تنمية الرافدين ، مج ٣٤، ع ١٠٩، ٢٥٧ - ٢٨١.

الطويل، رمضان عياد (٢٠١٥). الخدمة الاجتماعية والأمن المجتمعي. مجلة جامعة الزيتونة ، ع١٤، ١٨٥ - ١٩٦.

النجار، رائد محمد إسماعيل (٢٠١٦). برنامج الحماية الاجتماعية. مجلة الخدمة الاجتماعية ، ع٥٦، ج٨، ١٩١ - ٢١٣.

جواد، حسن فاضل (٢٠٢١). دور الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة التعصب. مجلة كلية التربية للبنات ، مج٣٢، ع١، ٨١ - ٩٢.

حمد، رضا مبروك منصور (٢٠٢١). المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين القائمة على تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية ودور طريقة خدمة الجماعة في مواجهتها. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية ، ع١٥، مج٣، ١٠١ - ١١٥.

خفاجي، محمد حسن إبراهيم مراد (٢٠١٩). سياسات الحماية الاجتماعية والتخطيط لتفعيلها. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية ، ع١٠، مج١، ١٥٣ - ١٦٥.

زيوش، سعيد (٢٠١٥). ممارسات الخدمة الاجتماعية تجاه التنمية الاجتماعية للمجتمع الريفي الجزائري. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع٥، ١٩ - ٤١.

سالم، مها رحيم (٢٠١٢). شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية. مجلة كلية التربية للبنات ، مج٢٣، ع٤، ١١٣٢ - ١١٥٧.

عبدالعال، إيمان عبدالعال أحمد (٢٠١٥). التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتمكين الأسر الريفية الفقيرة اجتماعيا. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، ع٣٩، ج١٠، ١٧٥ - ٢٣٨.

علوان، محمد حميد (٢٠٢١). الدور التنموي للخدمة الاجتماعية في الحد من التطرف الاجتماعي: دراسة ميدانية في جامعة بغداد. مجلة كلية التربية للبنات ، مج٣٢، ع٢، ١١٤ - ١٣٠.

مجاهد، نسيمة لعرج (٢٠١٧). تحليل واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، ع٢، ٦٤ - ٧٨.

محمد، نبيل جاسم (٢٠٢٠). البينية في العلوم الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية في العراق نموذجا. دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مج٤٧، ملحق، ٣٤٢ - ٣٥١.

هاشم، يحيى محمد (٢٠١٥). آليات الحماية الاجتماعية في مصر: دراسة تحليلية. مجلة البحث العلمي في الآداب ، ع١٦، ج١، ٢٦٩ - ٢٩٠.

ثانيا: المراجع الاجنبية

Collett van Rooyen, G. M. et al. (2002). The political participation of social workers: a comparative study. Int J Soc Welfare, 11. p. 99–110.

Gal, J. & Gal, I. W. (2011). Social policy formulation and the role of professionals: the involvement of social workers in parliamentary committees in Israel, Health and Social Care in the Community,) 19(2), p. 158–167.

Mioto, R. C. T. & Nogueira, V. M. R. (2013). Social Policy and Social Work: the challenges of professional intervention. R. Katál., Florianópolis, v. 16, p. 72-82.

Pawar, M. (2019). Social Work and Social Policy Practice: Imperatives for Political Engagement. The International Journal of Community and Social Development, 1(1), p. 15–27.

الملحق (استبيان الدراسة)

الاستبيان التالي هو جزء من دراسة بعنوان "الدور التنموي للخدمة الاجتماعية فى رسم السياسة الاجتماعية فى العراق: تشريعات الحماية الاجتماعية نموذجا" وبياناته سرية ولن يطلع عليها احد او تستخدم في غير الغرض المخصص لها، لذا فبرجاء الاجابة على جميع الاسئلة في ضوء خبرتكم الاكاديمية والمهنية

أولا: البيانات الوصفية

١. النوع: - ذكر - أنثى
٢. العمر: - اقل من ٢٨ سنة - من ٢٨ إلى ٤٠ سنة - اكبر من ٤٠ سنة
٣. المؤهل العلمي: - ليسانس - دبلوم - ماجستير - دكتوراه
٤. مكان العمل: - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - مركز بحثي - منظمة دولية
٥. مجال العمل: - الأسرة والطفل - المعاقين - المرأة - كبار السن - أخرى - غير محدد

ثانيا: واقع مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يتم الأخذ بنتائج تقارير الاخصائيين الاجتماعيين عند رسم السياسات الاجتماعية					
٢	يشارك الاخصائيون الاجتماعيون في لجان صياغة سياسات الحماية الاجتماعية					
٣	يكلف الاخصائيون الاجتماعيون بمتابعة فعالية سياسات الحماية الاجتماعية					
٤	يشارك الاخصائيون الاجتماعيون في تحديد احتياجات الحماية الاجتماعية					
٥	يشارك الاخصائيون الاجتماعيون في صياغة اهداف تشريعات الحماية الاجتماعية					
٦	هناك سبل للتواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين وواضعي السياسات العامة					
٧	يدافع الاخصائيون الاجتماعيون عن حق المجتمع في المساهمة في صنع السياسات المتعلقة بهم					

ثالثا: معوقات مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	غياب التأهيل الاكاديمي للإلمام بأبعاد الدور التنموي للخدمة الاجتماعية					
٢	نقص مهارات العمل التنموي					
٣	عدم توفير التدريب اللازم لممارسة الدور التنموي					
٤	كثافة الاعباء الروتينية على الاخصائيين الاجتماعيين					
٥	عدم وجود طرق للتواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين وصانعي السياسات					
٦	لا توجد تشريعات ولوائح منظمة لمشاركة الاخصائيين الاجتماعيين في صنع السياسة العامة					
٧	ضعف خبرات العمل الميداني					
٨	قصور برامج التدريب العملي في سنوات الدراسة					
٩	القصور في فهم الدور التنموي للخدمة الاجتماعية					
١٠	التركيز على طرق خدمة الفرد وخدمة الجماعة فقط					
١١	عدم وضوح آلية صناعة السياسة الاجتماعية					
١٢	عدم وجود آلية لتنسيق جهود الاخصائيين الاجتماعيين في مختلف المواقع الوظيفية					

رابعا: مقترحات تفعيل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رسم تشريعات الحماية الاجتماعية في العراق

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	التركيز على التدريب العملي على الادوار التنموية للخدمة الاجتماعية					
٢	تطوير المقررات والمناهج الدراسية في مجال الخدمة الاجتماعية					
٣	تخفيف الاعباء الروتينية وزيادة التركيز على العمل الميداني					
٤	وضع التشريعات واللوائح التي تنظم مشاركة الاخصائيين الاجتماعيين في صنع السياسة العامة					
٥	اشراك الاخصائيين الاجتماعيين في لجان صياغة السياسة الاجتماعية					
٦	فتح قنوات تواصل بين الاخصائيين الاجتماعيين والمشرعين					
٧	تنمية مهارات الاخصائيين الاجتماعيين في المجال التنموي					
٨	تكليف الاخصائيين الاجتماعين بأعداد تقارير تقييم سياسات الحماية الاجتماعية					
٩	الترويج وتوعية المجتمع وصانعي السياسات بالدور التنموي للخدمة الاجتماعية					
١٠	توفير التمويل اللازم للجهود البحثية للأخصائيين الاجتماعيين المتعلقة بسياسات الحماية الاجتماعية					

(شكرا جزيلا على وقتكم)